الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣
المعقودة يوم الاثنين
١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد دي روخاس (فنزويلا)

المحتويات

انتخاب نائب للرئيس

تنظيم الأعمال

المناقشة عامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/52/SR.3
20 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

97-82003

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

انتخاب نائب للرئيس

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن مجموعة الدول الأفريقية قد صادقت على ترشيح السيد عبد اللطيف (مصر) لمنصب نائب الرئيس.

٢ - انتخب السيد عبد اللطيف (مصر) نائبا للرئيس بالتزكية.

تنظيم الأعمال (A/C.2/52/1 و A/C.2/52/L.1/Rev.1)

٣ - الرئيس: وجه الانتباه إلى التغيير المقترح في برنامج العمل، وقال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل المقترح للجنة الثانية كما تضمنته الوثيقة A/C.2/52/L.1/Rev.1 وبالصيغة المنقح بها شفويا.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - الرئيس: قال إنه نتيجة للمشاورات غير الرسمية، اقترح عدد من المواضيع لغرض تركيز المناقشة على جملة بنود من جدول الأعمال، وبين أن اقتراح تلك المواضيع لا يمنع بأي حال من الأحوال حق الوفود في عرض وجهة نظرها حول أي موضوع آخر قد تراه مناسبا وذا صلة. وأشار إلى أن البند ٩٥ من جدول الأعمال (المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي) هي: (١) تحسين الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية، خصوصا البلدان الأقل نموا، (٢) التدفقات المالية في الأسواق الناشئة حديثا، (٣) عقد مؤتمر عالمي بشأن تمويل التنمية. أما مواضيع البند ٩٦ من جدول الأعمال (مسائل السياسات القطاعية) فهي: (١) تنمية مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وتعاونيات، ودورها في التنمية المستدامة؛ (٢) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية حول الاكتفاء الذاتي في الغذاء والأمن الغذائي؛ و (٣) التعاون من أجل التنمية الصناعية ضمن سياق الاقتصاد العالمي. وقال إن الموضوع للبند ٩٧ من جدول الأعمال (التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي) هو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض المسائل الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. أما المواضيع الخاصة بالبند ٩٨ من جدول الأعمال (البيئة والتنمية المستدامة) فهي: (١) الجفاف والتصحر؛ (٢) التنمية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتمويل؛ (٣) تقليل الكوارث الطبيعية؛ (٤) علاقة الجمعية العامة بالاتفاقيات الخاصة بالبيئة. وختاما، كانت مواضيع البند ٩٩ من جدول الأعمال (الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية) ما يأتي: (١) تمويل النشاطات التشغيلية لأغراض التنمية و (٢) فعالية مساعدات التنمية، ويشمل ذلك تأثيرها على عملية بناء القدرات الوطنية.

المناقشة العامة

٦ - الرئيس: قال إنه يتعين على اللجنة في دورتها الحالية أن تبذل قصارى جهدها من خلال جدول أعمالها المشوق جدا للتوصل إلى اتفاقات وتوصيات قد تفيد جميع الدول الأعضاء. فالمسألة الخاصة بتمويل

التنمية، وكذلك مسائل الاقتصاد الكلي الأخرى المهمة كالتجارة والتكنولوجيا، يجب استمرارها باعتبارها بنودا رئيسية في جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأضاف أن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي تناقش فيه مسائل الاقتصاد الكلي بصورة شاملة ومنسقة وتُعطي لها فيه مضمونا سياسيا أخـــلاقيا. كما أشـــار إلى أن التعاون الدولي لا يمكن أن يستند إلى فكرة الفوائد المتبادلة والمصالح المشتركة فحسب، بل يجب أن يكون هنالك أيضا عنصر الدعوة إلى العدالة، وهو واجب أولئك الذين كسبوا الكثير نحو أولئك الذين لم يحصلوا إلا على القليل.

٧ - وأردف قائلا إنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أهمية عدد من القرارات والمقررات - ومن ضمنها تلك التي تُعنى بـ "خطة للتنمية" - التي اعتمدتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحاجة إلى تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية والتجارية، وبوجه خاص مؤسسات بريتون وودز. ويتعين على الدول الأعضاء أن تصر أن يجري الحوار السياسي بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد الدولي في الأمم المتحدة بمشاركة المؤسسات المالية الدولية، وبين أن احدى الطرق لوضع هذا الحوار في إطاره المؤسسي وتوطيده هو تعزيز الجانب رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وربط بعض اجتماعاته بالآليات الحكومية الدولية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقال إن للمجلس دورا رئيسيا في تجديد الحوار ووضعه في إطاره المؤسسي، وتنفيذ "خطة للتنمية"، ذلك أنه قد أنشئ بموجب الميثاق خصيصا لتنسيق السياسات والإجراءات، ومن ضمنها تلك التي تشمل الوكالات المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - واستطرد قائلا إن اللجنة الثانية ستنظر أيضا في عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، مما يستلزم ربط كافة النشاطات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية بوسيلة ما أو بأخرى مع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة لسكان العالم، وهذا بدوره يستدعي استمرار القطاع العام في أداء دوره الحيوي ضمن تلك الجهود. وفي إطار بند البيئة والتنمية المستدامة، ستنظر اللجنة في تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ونتائج الدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة وسيساعد نظر اللجنة في التقدم الحاصل في تنفيذ الاتفاقيات المعنية بالتصحر والجفاف وتغير المناخ والتنوع البيولوجي قد يسهم في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب، حيث أن المسائل البيئية أكدت الترابط بين المجتمع العالمي وضعفه في الوقت ذاته.

٩ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن توقعات الاقتصاد العالمي توفر أسبابا لتفاؤل حذر وقلق عميق في الوقت نفسه، ففي حين كان من المتوقع لـ ٢١ بلدا أفريقيا تسجيل معدل نمو نسبته ٥ في المائة أو أكثر، كانت التوقعات المتوسطة الأجل لأفريقيا محدودة: ركود تدفقات المعونات، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكان عبء الديون المثقلة مصدرا لقلق خطير. وأضاف أنه من المتوقع أن يستمر النمو في البلدان الآسيوية النامية بخطى متباطئة نتيجة التعديلات التي تطلبتها الاضطرابات المالية الأخيرة. وفي أمريكا اللاتينية كان من المتوقع أن تزيد سرعة النمو وأن يزداد الاستقرار. وأضاف أن الأداء الاقتصادي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تتفاوت بصورة ملموسة. ففي

الوقت الذي مرت فيه بعض دول أوروبا الشرقية بتجربة النمو ونجحت في تقليل التضخم، فإن بقية تلك البلدان لا تزال في بداية مرحلة الاستقرار والإصلاح الهيكلي وتتلقى القليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبيا.

١٠ - وأردف قائلا إنه بالرغم من أن الحالة العامة لديون البلدان النامية ذات الديون الصافية كمجموعة قد استمرت في التحسن في سنة ١٩٩٦، إلا أن عددا كبيرا من البلدان النامية، وغالبيتها من الدول الأفريقية ذات الدخل المنخفض، استمرت في معاناتها من عبء الدين الثقيل. كما أن مبادرة الدين الجديدة الخاصة بمجموعة البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون قد استجابت للحاجة إلى إطار شامل يستند إلى مشاركة منصفة في تحمل الأعباء فيما بين الدائنين من أجل خفض ديون تلك الدول إلى مستوى يمكن تحمله. وأضاف أنه في السنة الماضية كان هنالك عدد من الدول المؤهلة أو التي يتوقع تأهلها للحصول على المعونة تحت مظلة هذه المبادرة. ومع ذلك فإن نجاح المبادرة التام يتوقف على مساهمات من مصادر إضافية - ومن ضمنها التمويل المؤقت - من الدائنين المعنيين كافية، وكذلك توفر المرونة الكافية في تطبيق معايير الأهلية والحصول في الوقت المطلوب على تخفيف الدين عن كاهل العديد من تلك البلدان.

١١ - ثم صرح بأن صافي مجموع التحويلات المالية إلى البلدان النامية في سنة ١٩٩٦ قد بلغ ٨٧ بليون دولار، وأن صافي التحويلات من خلال المنابع الرسمية قد انخفض تدريجيا، بينما استمرت تحويلات القطاع الخاص المالية في الازدياد، كما أن أغلب تلك التحويلات كانت إلى آسيا وأمريكا اللاتينية. وأضاف أن استثناء أغلب البلدان النامية ذات الدخل المنخفض من الحصول على مبالغ كبيرة من التمويل الدولي من القطاع الخاص قد ترك تلك البلدان معتمدة وبصورة متزايدة على التمويل الرسمي المحدود. وعلى العكس من تدفقات التمويل من القطاع الخاص فإن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بقيمتها الحقيقية. أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا والتي بقيت معتمدة بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية لغرض التمويل الخارجي فإن المشكلة قد تفاقمت وذلك بسبب انخفاض التدفقات من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وبصورة ملموسة بقيمتها الحقيقية في الجزء الأول من عقد التسعينات. ثم وجه الانتباه إلى أنه في نهاية الحرب الباردة، قامت بعض الدول المانحة بإعادة تقويم التزاماتها الكبيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنه تم تحويل مبالغ كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية من برامج التنمية الاعتيادية وذلك لسد الحاجة المتزايدة من الأموال لأغراض الطوارئ والمساعدات الإنسانية.

١٢ - وأردف قائلا إن تزايد حصول البلدان النامية على التمويل الدولي لغرض الاستثمار قد ترك بلدانا نامية أخرى عرضة لأي وقف مفاجئ للتدفقات المالية وما يفيض عن ذلك من تأثيرات على دول تعيش ظروفا مشابهة. وأضاف أنه كان هنالك اتفاق متنام حول كون سياسات الاقتصاد الكلي المحلية السليمة وتوفر قطاع مالي تحت إشراف جيد ومنظم هي من الأساسيات الضرورية لإيجاد بيئة تؤدي إلى جذب تدفقات رأسمالية دولية مستقرة وبعيدة المدى إضافة إلى إمكانية تقليل فرص الإيقاف المفاجئ للتدفقات، كما بين أن السياسات الدولية والإجراءات التنظيمية يمكن أن تلعب دورا مهما.

١٣ - واستطرد قائلا إن جدول الأعمال العالمي للتنمية الذي انبثق من مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة قد ركز على مجال واسع من الاهتمامات، فعولمة وتكامل الأسواق المالية، سوية مع السياسات الموجهة إلى الخارج في البلدان النامية قد ولّد وبصورة واضحة زيادة في تدفقات الأموال إلى بعض أجزاء العالم النامي. ومع ذلك فإن طبيعة وتركيبة تلك التدفقات لا تبدو متكافئة مع الأولويات المحددة في جدول الأعمال العالمي. كما أشار إلى أنه في الوقت الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق حول توجيه التعاون الإنمائي نحو برامج محددة مما قد يحسن من فعالية المساعدة، فإن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد تناقصت. فمناقشات اللجنة الثانية بشأن تمويل التنمية ستكون بالتالي ذات أهمية حاسمة في توفير الاتجاه الصائب والالتزامات المعززة.

١٤ - ومضى قائلا إن مع تزايد تكامل الاقتصاد العالمي ازداد التفاعل ما بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والتمويل والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفرص والمخاطر المتعلقة بالعولمة موزعة بصورة غير متساوية بين البلدان ومختلف الشرائح السكانية ضمن تلك البلدان. وصرح بأن تحقيق توزيع أكثر إنصافا للفوائد والتخفيف من المخاطر يتطلب إدارة واعية للسياسات العامة وتنسيقا أفضل للسياسات الوطنية والعالمية المعنية بالأسواق، وأشار إلى أنه في بيئة الاقتصاد الحالي فإن مسألة اتساق السياسات كانت حاسمة لجميع المشاركين في الاقتصاد العالمي خصوصا البلدان النامية. واسترسل قائلا إنه كانت هنالك حاجة إلى آلية لتحسين وقع وتأثير عمليات المنظمة ذات القاعدة الواسعة لتطوير السياسات بشأن أداء محافل صنع القرار الأخرى، وذلك هو السياق الذي ينبغي للجنة أن تأخذه في الاعتبار فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير محفل لحوار رفيع المستوى وقدر من التنسيق.

١٥ - ثم ذكر أن فكرة التنمية المستدامة ربما تكون أهم مساهمة للأمم المتحدة أدت إلى توافق آراء عالمي بشأن التنمية، حيث أن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة قد أثبتت وجود اهتمام سياسي قوي لدى المجتمع الدولي بأهداف التنمية المستدامة والتزامها بها في أنحاء المعمورة. وقال إن برنامج العمل الجديد للجنة التنمية المستدامة يوفر مجالا لمناقشة السياسات وتبادل الخبرة، ومداخل مشتركة ضمن قطاعات اقتصادية محددة ولها ارتباط وثيق مع مسائل البيئة والمصادر الطبيعية.

١٦ - وأضاف قائلا إن من أهم نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة هو القرار المتعلق بتأسيس المنتدى الحكومي الدولي للغابات. ففي الاجتماع الأول للمنتدى الذي عقد مؤخرا، أكدت الحكومات على استعدادها سياسيا لدفع العمل قدما وتحقيق توافق آراء دولي بشأن ذلك الموضوع. كما أن حصيلة الدورة الاستثنائية والعمل المتوقع إنجازه من قبل لجنة التنمية المستدامة خلال السنين القليلة القادمة قد يؤدي إلى تقوية التعاون بين الحكومات في مجالات الاستخدام المستدام للمياه العذبة وإدارة الطاقة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ قد تكون امتحانا حاسما لقرار الحكومات لموازنة مصالح الأغنياء الأقوياء مع اهتمامات

الفقراء الضعفاء. وبيَّن أن الدول المتقدمة النمو والتي تنتج أعلى معدلات انبعاثات غاز الدفيئة للفرد الواحد، والقدرة الاقتصادية والتقنية لمعالجة المشكلة، يتوقع منها الموافقة على أهداف ملزمة قانونا لتخفيضات كبيرة في تلك الانبعاثات ضمن إطارات زمنية محددة.

١٨ - وواصل قائلا إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لسنة ١٩٩٥ قد غير اتجاه النضال ضد الفقر، والعزلة، والبطالة من نهج مبني على شبكات للسلامة إلى نهج يؤكد على العوامل الهيكلية وعلى أهمية التمكين. فالقضاء على الفقر المطلق، وتوفير فرص العمل لجميع الذين يرغبون فيه، وضمان شمول جميع الأفراد، دون تمييز، بالعمليات الاجتماعية والسياسية كلها مهام ينبغي إنجازها على المستوى الوطني. وقال إن توفير الدعم الاقتصادي والبيئة السياسية، ودعم الجهود الوطنية من خلال الدعوة، وتوفير المساعدة، هو بمثابة مهمة لسياسة دولية عامة، كما أنه من المهم الحصول على فكرة واضحة عما يمكن لمختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة القيام به بصورة فعالة. واضاف أن القرار الخاص بالإعلان عن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر قد وفر للمجتمع الدولي فرصة لتطوير شراكة متماسكة بين العديد من المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية.

١٩ - واختتم قائلا إنه بقدر ما يتعلق به أمر عملية الإصلاح، فإن عمليات الاندماج والتنسيق فيما بين مختلف كيانات الأمانة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي قد بدأت فعلا. إن هدف الأمين العام في استحداث الإدارة الجديدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كان العمل على إنشاء إدارة تكون مرهفة الحس باحتياجات الدول الأعضاء، وتكون قادرة على تعبئة القدرات بمرونة حول المسائل، وفي الوقت ذاته تكون قادرة على توفير التحليل المتعدد التخصصات للآلية الحكومية الدولية ذات الصلة، وأخيرا إيجاد وسط يكون ملبيا لحاجات المجتمع المدني.

٢٠ - السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي قد استمر في النمو إلا أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا فيما بين الدول وضمنها، كما أن التدفقات الرأسمالية على البلدان النامية ما زال غير ممكن توقعها. وتطلبت تلك الاتجاهات غير المتكافئة والمتضادة شراكة متجددة والإيفاء بالتزامات التعاون الدولي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة بصورة فعالة من العمليتين التوأمتين: العولمة وتحرير التجارة. وفي هذا الصدد فإن اختتام المفاوضات بشأن "خطة للتنمية" كانت تطورا هاما جدا وإيجابيا بالنسبة لتطور التعاون الإنمائي الدولي منذ الخطة. فقد وفر المبادئ التوجيهية لإقامة شراكة عالمية في التعاون الإنمائي تكون فعالة ومرغوبا فيها إلى حد كبير، وبالرغم من ذلك ومن أجل أن تكون "خطة للتنمية" ذات معنى وموثوقة، فعلى الدول الأعضاء الالتزام بصورة كلية وفعالة في تنفيذها بأنشط السبل.

٢١ - وأضاف قائلا إن استعراض وتقييم تنفيذ مقررات وتوصيات والتزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أظهرا إحراز تقدم قليل في تحقيق الغايات الرئيسية التي حددتها قمة الأرض، ويرجع ذلك بالدرجة الرئيسية إلى فشل البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها حول توفير موارد مالية جديدة

وإضافية، ونقل التكنولوجيا. كما أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بمبادرة الأمين العام ذات المسارين لتعزيز وإنعاش أداء وعمليات المنظمة، كما أنها لاحظت أن عملية إصلاح الأمم المتحدة كانت موضع نظر في محافل مختلفة لفترة من الوقت.

٢٢ - وبصدد التأكيد على الحاجة للوفاء بالالتزامات، قال إن أداء البلدان المتقدمة النمو في توجيه الموارد المالية إلى البلدان النامية مقلق جدا، وأضاف أن حصة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية قد انخفضت بصورة حادة من ٠,٣٣ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٠,٢٥ في المائة في ١٩٩٦، علما بأن الهدف الإجمالي الذي حدد في ١٩٧٠ كان ٠,٧ في المائة، كما أن المعونة المقدمة إلى البلدان الأقل نموا قد انخفضت من ٠,٠٩ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٠,٠٦ في المائة في ١٩٩٥ مقارنة بالأهداف المتفق عليها وهي ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ بحلول سنة ٢٠٠٠، لذا يجب عكس تلك الاتجاهات نحو الانخفاض في المساعدة الإنماية الرسمية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن الجهود الإنمائية للبلدان النامية قد تعرقلت على نحو خطير بسبب وجوب تخصيص جزء هام من الميزانيات الوطنية لتسديد الدين الخارجي. وعلى هذا الأساس فإن فشل مختلف إجراءات تخفيف الدين للحد من عبء الدين المذكور يستدعي حلا فعالا وعادلا وموجها نحو الإنماء دائما لحل مشاكل الدين الخارجي لتلك البلدان وخدمة ذلك الدين.

٢٤ - ثم أردف قائلا إن هنالك حاجة لدعم مالي وفني طويل الأجل يشمل نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية وتحسين العلاقات التجارية بينهما، كما أنه من الضروري ضمان المشاركة الفعالة الكاملة في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بالاقتصاد الدولي. ولذلك فإن تحسين التجارة والتنمية في الدول النامية يمكن أن يتم فقط من خلال نظام عادل وآمن وغير تمييزي وممكن التنبؤ به ومتعدد الأطراف. وأضاف أن إصلاحات السياسة التجارية الجارية في البلدان النامية قد تكون قابلة للإحباط ما لم تقم البلدان المتقدمة النمو باتخاذ إجراءات التكيف الهيكلي التي قد توفر للبلدان النامية فرصا أكبر للتصدير، ولذلك ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بتحرير التجارة في مجالات التصدير والتي تعود بالفائدة على البلدان النامية كالنسيج والزراعة. وقال إن دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دعم البلدان النامية ضمن سياق مفاوضات التجارة والتنمية الجارية المقبلة دور حاسم ويجب تعزيزه؛ وبالإضافة إلى ذلك يجب ضمان عالمية منظمة التجارة العالمية.

٢٥ - وأضاف أن هنالك حاجة عاجلة لتنفيذ شامل لجدول أعمال القرن ٢١، فالإرادة السياسية، خصوصا على جانب البلدان المتقدمة النمو، تعتبر أمرا أساسيا في التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ في مجال الموارد المالية. كما أن موارد مرفق البيئة العالمية بحاجة إلى زيادة، وفي الوقت ذاته فإن إنفاق تلك الموارد يجب أن يكون ذا مرونة أكبر من أجل تمكين المزيد من البلدان في الاستفادة من ذلك المرفق.

٢٦ - وأعرب بعدئذ عن القلق الكبير لمجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الوضع الاقتصادي الخطير والمستمر في أفريقيا، حيث تجابه الدول هنالك مشاكل تناقص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدهور أسعار السلع الأساسية، وعدم كفاية تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وعبء الدين الخارجي الذي لا يطاق، مما يتطلب إعطاء اهتمام ودعم خاص لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢٧ - واختتم قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلتزم بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كجزء مكمل وأساسي لجهودها في تعزيز النمو الاقتصادي والقدرات التقنية، والتعجيل بالتنمية.

٢٨ - السيد غراف (لكسمبورغ): قال إنه نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا وكذلك النرويج، يود أن يبين بأن مقترحات الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة تمثل توازنا تاما يأخذ بعين الاعتبار مختلف المصالح المعنية، كما أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالروح الإيجابية التي أظهرتها جميع الوفود عند نظرها في المقترحات المذكورة. ومع ذلك فالغاية من الإصلاح ليست تقلل التكاليف بل تحويل المنظمة إلى أداة أكثر فاعلية في خدمة شعوب العالم كافة.

٢٩ - ثم استرسل قائلا إنه بالرغم من أن مختلف مناطق العالم قد استمتعت بالنمو الاقتصادي المستدام، إلا أن فوائد ذلك النمو قد انتشرت بصورة غير منتظمة، وقد استمرت البلدان الأقل نموا، خصوصا الأفريقية منها، في المعاناة من مشاكل التهميش والضعف، لذا يجب على المجتمع العالمي اتخاذ خطوات تضمن لجميع البلدان وبمختلف الشرائح الاجتماعية التمتع بفوائد العولمة. ولهذا ترقب الاتحاد الأوروبي باهتمام تقرير الأمين العام عن تنظيم مناقشة رفيعة المستوى بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة والترابط. إن تلك المناقشة سوف تكمل مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخيرة بشأن مسألة تبني بيئة مؤاتية من أجل التنمية.

٣٠ - ومضى يقول إن أكثر من خمس سكان العالم - وأغلبهم من النساء يعيشون على أقل من ١ دولار في اليوم مما يتطلب اعتبار استمرار الكفاح ضد الفقر الغاية العليا لكل مناقشات اللجنة، لذا فإن الإعلان عن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر هو بمثابة تذكير بضرورة معالجة المشكلة بصورة عاجلة.

٣١ - وأكد على أن للأمم المتحدة دورا فريدا تقوم به في مجال التعاون الدولي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة في مجال تشجيع التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان، كما أعربت عنه مختلف المؤتمرات. فاستعراض متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية أو المناقشات القادمة عن استعراض نصف المدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية يجب أن تؤكد على نهج المتابعة المترابطة لجميع المؤتمرات الدولية الرئيسية. ويجب أيضا التسليم بأهمية مثل تلك المتابعة ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويجب في وقت يتسم بشحة الموارد، على الصناديق والبرامج أن تركز نشاطاتها على

الأهداف المحددة في إطار الاستراتيجية المشتركة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي قام بتنسيقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٢ - ثم أضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيات التصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي ويلاحظ العناصر الجديدة المنبثقة من آليات تلك الاتفاقيات، كما أنه سيستمر بتأدية دوره الفعال في المؤتمرات القادمة لأطراف تلك الاتفاقيات. كما فعل في الماضي، وفي هذا الصدد سيعمل على ضمان اعتماد قيود كبيرة على انبعاثات غاز الدفيئة خلال الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كيوتو، وقد أكدت الوقائع الأخيرة أهمية العمل على بدء مناقشات بشأن نظم الإنذار المبكر، وكما اقترحها الاتحاد الأوروبي، من أجل منع الكوارث الإيكولوجية.

٣٣ - وأردف قائلا إنه بغض النظر عما تتسم به المساعدة الإنمائية من أهمية، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا لتعبئة الموارد الوطنية والاستثمارات الأجنبية. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي للبلدان النامية، خصوصا بلدان القارة الأفريقية والبلدان الأقل نموا، وسيقوم الاتحاد الأوروبي ببذل أقصى جهد للوفاء بالتزامه الخاص بتحقيق الهدف المتفق عليه بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. فالانخفاض الحالي في نسبة الناتج المحلي الإجمالي المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية كان ولا يزال في هذا السياق سببا للقلق. ثم استرسل فقال إن الاتحاد الأوروبي مستعد لتكثيف جهوده لعكس ذلك الاتجاه نظرا إلى الحاجة لتعزيز نوعية وقيمة تلك المساعدة. وينبغي لجميع البلدان أن تتعرض لأسباب ذلك الانخفاض متحلية بروح التعاون العالمي. وإضافة لذلك، يجب صياغة الاستراتيجيات بشكل يؤدي إلى زيادة المعونة المقدمة من المانحين إلى برامج المساعدة، لإنعاش الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٣٤ - ثم أعلن أن بناء شراكة جديدة يجب أن يستند إلى إقرار حقيقة كون تمويل التنمية هو مسؤولية مشتركة وأن ينعكس، ذلك في تحمل العبء بصورة أكثر انصافا وانتشارا، كما أن نوعية وأثر المساعدة قد يحتاج أن يحسن من خلال التخلص بوجه الخصوص، من تكرار الجهود.

٣٥ - واستطرد قائلا إن هنالك ضرورة لمواصلة النظر في موضوع الدين للبلدان الأقل فقرا والمثقلة أكثر بالدين مما قد يؤدي إلى إيجاد حل لذلك. إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

٣٦ - وبالنظر إلى تنظيم عمل اللجنة، أضاف أنه من المهم للجنة أن تتأقلم مع أحدث الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأن تأخذها بنظر الاعتبار بصورة تامة في مناقشاتها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود المبذولة منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٢٧/٥٠ لتمكين اللجنة الثانية من القيام

بواجباتها بصورة تامة، والاتحاد الأوروبي يأمل أن يستمر المكتب الحالي للجنة في العمل في هذا السبيل، وقد أيد الاتحاد الأوروبي الدعوة لتنظيم اجتماعات طاولات مستديرة واجتماعات توفير المعلومات المستجدة حول جملة مواضيع رئيسية دولية ساخنة بمشاركة ضيوف بارزين. وقد أعطت تلك الاجتماعات الوفود نظرة أعمق في المواضيع التي تمت مناقشتها. إن الممارسة التي بادر بها مكتب اللجنة الذي انتهت مهمته بسؤال أعضاء الأمانة العامة الحاضرين تقديم الإجابة للوفود مباشرة على النقاط المثارة قد أثار مناقشات متبادلة ويجب أن تستمر.

٣٧ - واختتم قائلا إن تجميع المواضيع ذات الصلة تحت بند واحد من جدول الأعمال وتحديد المواضيع الرئيسية من كل مجموعة من المسائل كنقاط تركيز لمناقشة موضوعية، قد مكن اللجنة من اعتماد نهج أكثر تكاملا حول مسألة التنمية المستدامة. إن الغاية في الأجل المتوسط يجب أن تكون استعراضا متكاملا للبنود المشابهة في جداول الأعمال للجنتين الثانية والثالثة. إن الاتحاد الأوروبي يؤيد فكرة التشاور غير الرسمي من أجل تحديد المواضيع الممكنة لقرارات اللجنة الثانية.

٣٨ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الموضوع غير المدون في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة هو الإصلاح، وهو حقل اكتسبت فيه اللجنة الثانية خبرة مرموقة من خلال التفاوض بشأن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وتنفيذه. وكان لعمل اللجنة موضوع موحد منفصل، وهو التنمية المستدامة بجوانبها الثلاثة المترابطة التي يعزز بعضها بعضا وهي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والحكم الجيد - أي حكومة تمثل الشعب بأكمله، وتتسم بالشفافية وخاضعة للمساءلة، وعادلة وتعمل ضمن ضوابط - هو شيء أساسي للتنمية المستدامة.

٣٩ - وأردف قائلا إن دور الحكومة في توفير بيئة مواتية لغرض التنمية يستحق اهتماما مستمرا. فبينما لعبت المساعدة الإنمائية دورا مهما ومحفزا، كان القطاع الخاص وسيبقى المحرك للنمو، ولكي يرسخ القطاع الخاص جذوره ويزدهر فيجب تعزيز الحكم الجيد. فالتقرير العالمي للتنمية لعام ١٩٩٧ ودراسات البنك الدولي قد أثبتت ارتباطا واضحا بين الحكم الجيد والأداء الاقتصادي الفعال للدول. وكان أول إعلان مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، والذي اعتمد في الدورة الحادية والخمسين أول مثال لإجراء عالمي في مجال الحكم الجيد وهو إعلان يعتبر حدثا بارزا.

٤٠ - وأضاف أن الولايات المتحدة تشير بفخر إلى جهودها لتحرير التجارة ونظم الاستثمار على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل تطوير نظام مالي عالمي قوي ومستقر، وتشجيع السياسات الهادفة إلى توجيه الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية نحو الاقتصاد السوقي. كما أن الولايات المتحدة قد طرحت مبادرة رئيسية بشأن التنمية الأفريقية. وأردف قائلا إن العولمة لها تكاليفها، إلا أن تلك التكاليف يمكن تخفيفها من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية ومالية متينة. فالبلدان النامية وحتى الفقيرة جدا منها تستفيد من التكامل العالمي بصورة متزايدة. وبما أن السياسات المتينة قد لا تكون

كافية للسماح لأفقر الفقراء بجني فوائد التكامل الاقتصادي، لذا فإن المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون قد أدركت أن تلك الدول لا تزال بحاجة إلى زيادة في مد يد العون لها.

٤١ - واستطرد يقول إنه بالرغم من أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للعولمة، فإن ضمان توزيع فوائد العولمة بصورة اجتماعية منصفة يقع على عاتق الحكومات. فالولايات المتحدة تؤمن بأن الوقت قد حان لإيجاد مجموعة أساسية من معايير العمل الموحدة للاقتصاد العالمي. لذا يجب زيادة العمل نحو حماية حقوق العمال الأساسية المتعلقة على سبيل المثال بالحق في حرية تكوين الجمعيات والاتفاقات الجماعية، وحظر العمل الإجباري واستغلال عمل الأطفال، ومبدأ عدم التمييز في مجال العمالة. وفي ذلك المجال فإن عمل اللجنة مرتبط ارتباطا وثيقا بعمل اللجنة الثالثة، وكما دعا إليه القرار ٢٢٧/٥٠، يجب إيجاد آلية للتطرق لتلك الارتباطات.

٤٢ - واختتم قائلا إن التنمية المستدامة تتطلب شراكة بين القطاعين العام والخاص، والأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور حاسم لضمان مثل تلك الجهود المكمل بعضها للبعض الآخر. فالدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة كانت مثالا جيدا للكيفية التي تستطيع بها المنظمة الجمع بين القطاعين العام والخاص في معالجة الشواغل العالمية. ودعا المتكلم إلى التزام روح الشراكة لإثبات أن إصلاح الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى تغيير حقيقي في الطريقة التي تعالج بها القضايا الأساسية لإيجاد ما يوفر لجميع الشعوب حياة أطيب.

٤٣ - السيد عبد الله (بنغلاديش): لاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه معدل النمو للدول النامية كمجموعة في السنة الماضية أعلى منه في السنين التي سبقت، كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء مستمرة في الاتساع. كذلك وأنه بالرغم من الازدياد الهائل في التجارة العالمية خلال السنين القليلة الماضية بقيت البلدان الأقل نموا محتلة موقعا هامشيا في الاقتصاد العالمي بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق بسهولة والضغوط على جانب العرض، وكانت حصتها فعلا نصف ما كانت عليه قبل ٢٠ سنة.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الأمر الذي يدعو للقلق الكبير هو أن ميزانيات المعونة لأغلب المانحين قد استمرت في التقلص بالرغم من ازدياد إمكانية تلك البلدان لتوسيع المساعدة. وأغلب البلدان النامية ذات الدخل المنخفض قد باشرت بإصلاحات هيكلية واقتصادية شاملة، وفي العديد من تلك البلدان رست جذور الديمقراطية وتحسنت نوعية الحكم بصورة ملموسة وبذلك تم تعزيز القدرة للانتفاع من المعونة. ومن المؤسف له أن تدفقات المعونة قد تضاءلت في الوقت الذي كان من الممكن أن يكون لها أكبر الأثر. وفي العديد من تلك البلدان هنالك حاجة للموارد الخارجية من أجل إيجاد الظروف التي يمكن أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٥ - ثم أردف قائلا إن الإجراءات التي اتخذها الدائنون الأعضاء في نادي باريس لتخفيف عبء الدين عن البلدان الأقل نموا من خلال مبادرة إعلان مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية لم

ينتج عنها أية علامات واضحة للإعانة. وأضاف أن وفده قد دعا إلى الأخذ بالمرونة في تنفيذ فترة الأداء من أجل السماح لأكبر عدد من البلدان بالتخفف من ديونها في فترة مبكرة.

٤٦ - واختتم قائلا إن الاحتمالات الكامنة للتعاون الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على وجه الخصوص كان أكبر بكثير مما سبق وذلك بسبب تنوع الخبرات في مجال التنمية في المنطقة ويجب بحث ذلك بصورة كاملة.

٤٧ - السيد ولموت (غانا): قال إنه من المتوقع استمرار تعزيز النمو الاقتصادي الأخير الذي يشمل بلدانا أفريقية متعددة وذلك بالرغم من أن المنطقة الأفريقية ما زالت تواجه تحديات على صعيد السياسة العامة في جهودها لتعزيز تعبئة الموارد وتوزيعها وتعزيز الادخار والاستثمار وتخفيف ما تعانيه من موقعها الهامشي في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن النظام الاقتصادي والتجاري الدولي يشجع تنمية الاقتصادات القوية، فإنه لم يكن موجها نحو تعزيز الاقتصادات الضعيفة. ولقد كان لعملية العولمة وتحرير التجارة والاقتصاد، التي قوبلت بالتهليل، تأثير سلبي على البلدان الفقيرة. من ذلك على سبيل المثال الحكم الذي أصدرته منظمة التجارة الدولية بحق نظام استيراد الموز الذي يعطي الأفضلية للموز المنتج في منطقة البحر الكاريبي بموجب اتفاقية لومي، وذلك بحجة أن النظام المذكور يخالف قواعد التجارة العالمية الحرة. ويعرض للخطر الهياكل الزراعية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان المعنية. والعالم المتقدم النمو لم يكن يسمح بمثل هذه الحالات حيث يحظى المزارعون فيه بحماية توفرها خطط الدعم الزراعي المتعددة. ويجري كذلك، إخفاء التدابير الحمائية بستار ربط التجارة بقوانين البيئة والعمل. ويتم تدمير ما وفره بخس أجور اليد العاملة من أفضلية تنافسية للبلدان الأكثر فقرا، عن طريق دعاوى أخلاقية متزمتة بشأن ظروف العمل. وأضاف أن الفتيان والفتيات الصغار في البلدان ذات الاقتصاد الكفافي درجوا عبر التاريخ على العمل في سبيل المساهمة في إعالة أسرهم، كما شدد على وجوب مساهمة البلدان النامية الفقيرة في عملية اتخاذ القرار المتعلق بتشكيل البيئة الاقتصادية على نحو أكثر فعالية. ورأى أنه لا بد من تطبيق مبدأي الديمقراطية ومشاركة القاعدة الشعبية على المستوى الدولي وهما المبدآن اللذان قوبلا بالترحيب على المستوى الوطني بوصفهما الوصفة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٤٨ - وأردف قائلا إن غانا تحث البلدان المتقدمة النمو على عكس الاتجاه في تدفق الإعانات الرسمية للتنمية الآخذ في الانخفاض، وكذلك على زيادة دعم برامج الإعانات والوفاء بالالتزامات المعقودة في المؤتمرات الدولية لتوفير موارد مالية للتنمية حيث أن عددا كبيرا من البلدان لا يمكنها الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية برؤوس الأموال الخاصة.

٤٩ - وعبر السيد ولموت عن ترحيب بلده بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعن اعتقاده بضرورة اتخاذ خطوات إضافية لزيادة عدد البلدان المؤهلة للاستفادة منها، ولتخفيض الوقت المطلوب للحصول على التأهيل المطلوب. وقال إن بلده يؤيد عقد مؤتمر دولي خاص لإيجاد حلول لمشكلة تمويل التنمية بما فيها الاستثمار الخارجي المباشر ونقل الموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عموما. وأشار إلى أن

أفريقيا، وهي القارة الأكثر احتياجا للموارد المالية من أجل التنمية، طالما صدرت رؤوس أموال للبلدان المتقدمة النمو وأضاف أن هناك حاجة لبذل جهود خاصة لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز بيئاتها المحلية من أجل تشجيع الاستثمار وتوفير حوافز له تحقيقا لهدف التصدي للخلل الموجود بالنسبة لموارد التنمية ولقلة تلك الموارد.

٥٠ - وواصل قائلا إن مقترحات الأمين العام الإصلاحية تسلم بأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو أحد الأهداف الأولية للأمم المتحدة. وعليه، فإن وفد بلده يوافق على الحاجة إلى إعادة موضوع التنمية إلى رأس قائمة جدول أعمال المنظمة لإيمانه بأن الخلل في الاقتصاد العالمي وفي توزيع الثروة المجحف هما مصدر الكثير من المنازعات الجارية حول العالم. وبناء على ذلك، يجب تعزيز الأمم المتحدة كي تتمكن من التصدي بجدية أكبر لجميع القضايا التي تعيق التنمية. ويتطلب حل هذه المشكلات التزاما سياسيا ثابتا بتنفيذ التدابير الموصى بها في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في التسعينات.

٥١ - السيد أنجابا (ناميبيا): قال إن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية هي تكملة حيوية للجهود التي تبذلها البلدان النامية في ميدان التنمية، لذلك يجب ألا تضعف عملية الإصلاح الصناديق والبرامج، بل أن تجعلها أكثر اتصالا باحتياجات البلدان النامية. كما أن الإصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار التعدد الكثير لأشكال اقتصادات البلدان النامية وافتقار هذه إلى الموارد. ويجب أيضا مناقشة الالتزامات المالية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الآخذة في التدني خلال استعراض السياسة العامة للفترة الثلاثية السنوات التي ستجريها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

٥٢ - ويتعين على البلدان النامية أن تتغلب على الأخطار المترتبة على العولمة وتحرير الاقتصاد والتجارة. وبينما تلقت البلدان النامية عموما نقلا صافيا للموارد إيجابيا، إلا أن ذلك تركز في عدد قليل من المناطق واستمرت بلدان نامية متعددة في تخصيص جزء كبير من مواردها من التصدير بتسديد ديونها، فيجب بالتالي دعم السياسات الرامية إلى تعزيز الازدهار الاقتصادي في أفريقيا عن طريق المساعدات الخارجية وتوفير بيئة خارجية مؤاتية. كما يجب أن يتركز الحوار في اللجنة الثانية بشأن هذا الموضوع على الاستنتاجات المتفق عليها التي خلص إليها الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٣ - وأوضح السيد أنجابا أن ناميبيا تنفذ استراتيجية مزدوجة في التصدي لمشكلتي البطالة والفقر وهما: الاستثمار في التدريب التربوي وخدمات اجتماعية أخرى، وخلق بيئة اقتصادية مؤاتية للقطاع الخاص. وقناعة منها بأن للدولة دورا هاما في اقتصاد السوق، فإن وفد بلده يتطلع إلى المناقشة التي ستجريها اللجنة حول السياسة العامة لاقتصاد العولمة.

٥٤ - واستطرد قائلا إن "الفقر والبيئة والتنمية" و "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية"، موضوعات مناسبة لإطلاق عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. وأوضح السيد أنجابا أنه لا يجوز أن تحجب عملية الإصلاح

أولوية لدى الأمم المتحدة الأعلى وهي القضاء على الفقر وبناء قدرات الدول النامية خاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. وأضاف أن بلده يرحب في هذا السياق، باعتماد "خطة للتنمية" وهي خطة لا تتصدى لقضايا جديدة فحسب بل تلقي ضوءا جديدا على القضايا القديمة على نحو متكامل. ولذلك، فإن تعبئة الموارد من أجل تنفيذ توصياتها يعتبر أمرا بالغ الأهمية. وإضافة إلى التدابير التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية، يجب بذل جهود إضافية لتعزيز دور المرأة في التنمية وعلى الأخص، لمنع تأنيث الفقر بمنح المرأة المساواة بالرجل في حرية الوصول إلى الموارد الاقتصادية وغيرها. ويجب أيضا إزالة القيود الثقافية والقانونية التي تعوق اشتراك المرأة في التنمية.

٥٥ - وقال السيد أنجابا إن معظم الناس في الجنوب الأفريقي ما زالوا يعيشون في الفقر وسط وفرة من الموارد الطبيعية وقال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وضعت استراتيجية مشتركة لتعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة. ومن شأن انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية سيشيل إلى الجماعة أن يقوي مقدرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويعزز إمكاناتها. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى مناقشة هذا البند الفرعي.

٥٦ - ومضى يقول إن برنامج ناميبيا الوطني لمكافحة التصحر يرتكز على الشراكة فيما بين وزارات الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية والشركاء في التنمية، وإن معهد بحوث الصحراء التابع له قد تم اختياره مؤخرا من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي معهد تنسيق للمنطقة دون الإقليمية وذلك بهدف تعزيز البحث والتدريب وإنشاء المعاهد. وأعرب أيضا عن ترحيب وفد بلده بنتائج الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر ودعا المجتمع الدولي لتعبئة موارد كافية لمساعدة البلدان المتأثرة، خاصة في أفريقيا، على تنفيذ الاتفاقية.

٥٧ - وطالب بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا. وقال إن لكل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورا رئيسيا في تنفيذ برامج ذلك العقد. وقال مشيرا إلى معدل الوفيات بين النساء والأطفال المرتفع بسبب الأمراض التناسلية، عبر أن بلده يؤيد عقد دورة خاصة للجمعية العامة لاستعراض ما تم تنفيذه من برنامج عمل القاهرة.

٥٨ - السيد عمارين (الأردن): قال إنه بالرغم من الزيادة في معدلات النمو في العالم الذي أبرزتها دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم التي أجريت في العام ١٩٩٦، فإن سرعة النمو مؤخرا كانت في الواقع أبطأ كثيرا مما كانت عليه في الثمانينات. وبينما شهدت بعض البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية تحسينات اقتصادية وحتى سرعة في النمو، فإن هذه البلدان ما زالت تعاني من مشاكل البطالة وركود الأجور الحقيقية ونفقات الحكومة على البرامج الاجتماعية المختلفة. كما أن الحالة الاقتصادية العالمية إجمالا لم تواكب السياق الدولي المتسارع التغيير، وما زالت الالتزامات المقطوعة في المؤتمرات الدولية

الرئيسية التي عقدت في التسعينات مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تنتظر التنفيذ.

٥٩ - وبعد أن أعرب عما يلاحظه من أن أزمة الديون وتدفق الموارد المالية ما زالتا عائقين كبيرين أمام تعزيز التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي، حث السيد عمارين المجتمع الدولي على اعتماد خطط مبتكرة وعملية التوجه لمعالجة القضايا الكبرى التي تواجه الإنسانية.

٦٠ - وأشار إلى أن الأردن رغم موارده المحدودة، قد اتخذ خطوات لمعالجة التغيير السريع في البيئة الدولية. ومع أنه يرزح تحت ديون ثقيلة، قد وفى بالتزاماته للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي باعتماده برنامج تكيف هيكلي قاس وسياسات اقتصادية إصلاحية. وقد دفع في سبيل ذلك ثمنا باهظا على الصعيد الاجتماعي. وقام الأردن بالإسراع بعملية الخصخصة في نطاق سياسة الاقتصاد السوقي الحر، وتطور عبر العقود، ووقع معاهدة صلح مع إسرائيل كما وقع وصدق معاهدات دولية هامة ووضع نموذجا للديمقراطية. ومع ذلك كله فقد ظل تقدم النمو والتنمية بطيئا.

٦١ - والخلاصة، يجب على الشراكة العالمية أن تتصدى لأزمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية ولموضوع تمويل التنمية والتجارة الدولية ولمتابعة المؤتمرات المعقودة ومؤتمرات القمة الهامة والوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا والحالة في الشرق الأوسط وخاصة الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

٦٢ - السيد اونغ (ميانمار): أعرب عن تأييد وفد بلده لما أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعضاء متعددون من رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأنه يعلق أهمية كبرى على تعزيز دور الأمم المتحدة في تمتين التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والأمم المتحدة، بفضل عالميتها، هي الهيئة الأكثر أهلية للقيام بأعمال التنمية.

٦٣ - وأشار إلى أنه يجب ألا يكون إصلاح المنظمة نتيجة للضغوط بل يجب أن يركز على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرون. ويجب أيضا موازنة الاقتراحات المقدمة بدقة وتوجيهها نحو التنمية. وينبغي لها أن تشدد على الشفافية والتعددية والديمقراطية خاصة في عمليات اتخاذ القرار من قبل الأجهزة المركزية والوكالات والهيئات الفرعية في المنظمة.

٦٤ - وبالرغم من الخطوات المتخذة لتنفيذ استراتيجية الديون المبينة في قرار الجمعية العامة ١٦٤/٥١، مازال الوضع في البلدان الزراعية المثقلة بالديون حرجا، وشدد السيد أونغ على أن اتخاذ خطوات المتابعة اللازمة في الوقت المناسب لما يصدر عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة المتصلة بمسألة الديون الخارجية أمر في غاية الأهمية. ولاحظ أن نتائج الدورة التاسعة عشرة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة جاءت مخيبة للآمال، وركز على وجوب استمرار الدول الأعضاء في العمل معا بروح الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة واللاحقة.

٦٥ - وأضاف أنه يؤيد وفد بلده مبادئ العمل المنبثقة من المؤتمرات الدولية الكبرى المعقودة في التسعينات وأعمالها، يلاحظ أن العديد من البلدان النامية ما زالت عاجزة عن تطبيقها على صعيد الممارسة بسبب الافتقار إلى موارد كافية. وبالإضافة إلى ذلك، وبدواعي سياسية خارجة عن نطاق هذه المؤتمرات، ما زالت الالتزامات بمساعدة البلدان النامية ماليا من دون تنفيذ. وخلص إلى القول إن وفد بلده يدعو إلى وضع حد لمثل هذه المشروطات السياسية.

٦٦ - السيد لافروف (الاتحاد الروسي): قال إن مؤشرات النمو الاقتصادي في عدد من بلدان أوروبا الشرقية وفي رابطة الدول المستقلة إيجابية وتعكس الاتجاه العام في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن وفد بلده يعلق أهمية على اهتمام الأمم المتحدة بتكنولوجيا المعلومات بما فيها الانترنت، وعولمة البحوث والتكنولوجيا العالمية وجميعها ذات تأثير بالغ على النمو الاقتصادي العالمي وعلى تنظيمه وإدارته.

٦٧ - وأردف قائلا إن وفد بلده يوافق على أن الجهود الوطنية لزيادة القدرة الاقتصادية والاجتماعية، لا تكتمل إلا بدعم المجتمع الدولي لها بما فيه دعم الأمم المتحدة. وتوفير بيئة دولية تدعم حرية الوصول إلى الأسواق إضافة إلى موارد مالية وتكنولوجية حديثة إلى جانب خطوات لتخفيف حدة الفقر وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع التجارية الوطنية، وهي كلها تشكل المقدمة المنطقية والجوهرية لدمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

٦٨ - وأضاف السيد لافروف أن الاتحاد الروسي شعر بحاجته لمثل هذا الدعم عندما باشر بتحويل اقتصاده. ولقد كان للتغييرات الجذرية الضرورية لإقامة نظام اقتصاد السوق تأثير هام على القطاع الاجتماعي وعلى مستوى المعيشة للشعب الروسي. وإضافة إلى ذلك، تعين عليه معالجة الانخفاض الكبير الذي لحق بالناتج المحلي الإجمالي والتضخم المالي الفاحش وذلك إضافة إلى اضطراره لإصلاح النظامين الاقتصادي والقانوني. والآن وبعد انقضاء ست سنوات بدأ الاتحاد الروسي يحقق استقرارا في اقتصاده الكلي. واستقر ناتجه المحلي الإجمالي وزاد إنتاجه الصناعي وأصبح ميزانه التجاري مؤاتيا. ولقد انخفض التضخم المالي وتحسنت العملة الوطنية. وتبلغ حاليا حصة القطاع العام من مجمل الإنتاج ٧٥ في المائة مما يجعل الاقتصاد الروسي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب وازداد تدفق الاستثمارات ثلاثة أضعاف ما كان عليه في السنة السابقة. ولقد سمح وضع الاقتصاد الكلي للاتحاد الروسي بوضع "ميزانية للنمو" للعام ١٩٩٨. ومع ذلك، مازال الاتحاد الروسي يواجه تحديات كبرى مثل ركود الاستثمار المحلي والإصلاح المطلوب إدخاله على النظام الضرائب.

٦٩ - ومن أعلى أولويات الاتحاد الروسي درجة اندماجه في الاقتصاد العالمي وهذا يعني مساهمة عادلة في نظام التجارة المتعدد الأطراف وفي المنظمات المالية والاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، انضم الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية ودخل عضويته في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مرحلة عملية وينظر الآن في اشتراكه الكامل في إطار مجموعة البلدان الـ ٨ من البلدان المتقدمة النمو صناعيا. والاتحاد الروسي يعلق أهمية خاصة على مساهمته في أعمال نادي باريس الذي انضم إليه مؤخرا

وكذلك على الاتفاقية التي أبرمها منذ وقت قصير مع نادي لندن للمصارف الدائنة وأعرب عن عزم حكومته التي تهتم بموضوع الديون الخارجية اهتماما بالغا، على المساهمة في تمويل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٧٠ - وأعرب السيد لافروف أيضا عن تأييد وفد بلده من حيث المبدأ لنهج الأمين العام المتبع في الإصلاح الإداري وقال، إنه ينبغي، فيما يتعلق بهذا الأمر أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق الآراء بشأن توصيات الأمين العام ولاحظ من ناحية أخرى، أن قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٧/٥٠ الذي حدد الخطوط العامة العملية لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ما زال بانتظار التنفيذ. وأكد أن ضمان تنفيذ التوصيات التي تضمنتها الخطة للتنمية له نفس الأهمية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات الذي أنشئ حديثا والذي من شأنه أن يساهم في التوصل إلى توافق الآراء بشأن الإطار القانوني والصكوك المعتمدة لضمان قيام نظام دولي يتميز باستخدام الغابات بمسؤولية وإدارتها إدارة سليمة. ويرجى أن يتوصل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي سوف يعقد في كيوتو في شهر كانون الأول/ ديسمبر، إلى توافق آراء بشأن استقرار انبعاثات غاز الدفيئة وتخفيضه. وشدد في هذا الصدد على أهمية مبدأي العالمية والهدف المشترك على اختلاف مسؤوليات الأطراف. وقال أخيرا إن وفد بلده يؤيد الجهود المبذولة لترشيد جدول أعمال اللجنة الثانية وتخفيض عدد مشاريع القرارات المعتمدة.

٧١ - السيد عبد اللطيف (مصر): قال إن للاتجاه الحالي نحو العولمة والتحرير الاقتصادي أوجه إيجابية وأخرى سلبية. ومن مصلحة الجميع كما سبق ذكره، أن تنشر فوائد النمو الاقتصادي على أوسع نطاق ممكن أما الخطر فهو يكمن في تهميش الأفراد والجماعات داخل المجتمعات والواقع أن بلدانا كاملة وخاصة البلدان النامية ممكن تهميشها على المستوى العالمي. أما العولمة وتحرير الاقتصاد فيميلان بالطبع إلى إفادة البلدان الصناعية على وجه الخصوص. والملاحظ أن أصوات المديح الذي يكال لأفضال العولمة تخمد سريعا عندما تهدد مصالح تلك البلدان. وذكر على سبيل المثال أن حرية تجارة النسيج والمنتجات الزراعية أوقفت المنتجين في البلدان الشمالية.

٧٢ - إن معاملة جميع الدول على قدم المساواة باسم نظرية حرية الأسواق من شأنه أن يعمق الهوة العميقة أصلا بين الشمال والجنوب. وقال إنه يجب رؤية الجهود المبذولة في هذا المضمار على حقيقتها: محاولات للمحافظة على الأمر الواقع. وذكر أنه نشر حديثا مقال عن مخاطر ما يسمى "الداروينية الاجتماعية" حيث يتم تكريس الواقع لصالح الأكثر قوة بحجة أن البقاء للأصلح وتصبح هذه هي القاعدة ويصدق ذلك على الصعيد الدولي وليس فقط على الصعيد الداخلي.

٧٣ - ولاحظ السيد عبد اللطيف أن كتابا نشر حديثا طرح سؤالا عما إذا كانت العولمة قد تخطت حدودها بدليل أن التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم في القرن الحادي والعشرين هو في الكيفية التي يمكن بها إدارة توازن جديد بين قوى السوق ورفاهية المجتمع. وطالب الكاتب المجتمع البشري بأخذ جرعة كبيرة

من البراغماتية في إيجاد ذلك التوازن. ويمكن تطبيق التفكير ذاته على المستوى الدولي فمبدأ التعاون يجب أن يكمل مبدأ المنافسة.

٧٤ - وعبر السيد عبد اللطيف أيضا عن تفضيل وفد بلده لحوار رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في سبيل التنمية عن طريق الشراكة كما يدعو إلى ذلك قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥١ وأضاف أن بلده يتطلع إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥